تدهور الأمن الإسرائيلي

الدكتور عبد الستار قاسم

اجتاحت إسرائيل المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية بهدف تحقيق الأمن لنفسها لكنها وجدت أمنها في تدهور مستمر، ووجدت السلطة الفلسطينية التي من المفروض أن تدافع عن الأمن الإسرائيلي مشلولة وغير قادرة على اتخاذ إجراءات بحق المقاومين إلا في حالات نادرة مثل الإجراء الذي تم اتخاذه ضد أحمد سعدات ورفاقه من أعضاء الجبهة الشعبية. فلا هي فرضت الأمن الذي أرادت ولا تركت السلطة الفلسطينية تستمر في محاولاتها. يعطي الاجتياح الإسرائيلي الأخير فرصة لاستخلاص العبر وإعادة تقييم الأوضاع على الساحة الفلسطينية بهدف التصحيح وليس بهدف الاستمتاع الفكري كما جرت العادة. الدروس كثيرة والعبر مريرة والجهود التي تنتظر القائمين على الأمور العامة كبيرة. أحاول هنا اللمس على القضية الأمنية والتي تعتبر المحور الأساس في تحديد السياسة الصهيونية.

الهدف الإسرائيلي من الاجتياح هو كسر إرادة الشعب الفلسطيني التي شهدت متانة وتجذرا جراء أعمال المقاومة والعودة بالشعب إلى حالة الخوف التي كانت إسرائيل تُدخله في قلوبهم بقوات قليلة، والقضاء على ما تسميه بالبنية التحتية للإرهاب. ومن ثم أمام إسرائيل احتمالات تتفحص إمكانية اختيار أحدها لرسم مستقبل الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. أمامها العودة بإدارتها إلى المدن والقرى، وهو أمر مستبعد لأنها بحثت منذ عام 1967 عن عربي يقوم بأعمال الاحتلال بالوكالة وحصل مع اتفاق أوسلو؛ وأمامها التهجير والذي يصعب حصوله لأن الشعب الفلسطيني تعلم أن الموت يعلو على الرحيل ولأن الظروف الدولية لا تسمح بطرد جماعي؛ وهناك فرصة صناعة قيادة جديدة تكون أكثر جرأة من القيادة الحالية في الاعتداء على الشعب الفلسطيني، وهذا أمر صعب أيضا من حيث أن صناعة القيادات الفلسطينية بصورة مباشرة قد فشلت تاريخيا. أي أن الاجتياح الإسرائيلي يعاني من شحّ كبير في الخيارات السياسية.

من الناحية الفلسطينية، يتلقى الشعب الفلسطيني ضربات قاسية لكنها ضربات غير قاضية. سترتفع أصوات تطالب بضرورة وقف العمل العسكري بخاصة التفجيرات داخل المواقع السكانية اليهودية، وستبكي على الجوعى والأرامل واليتامى، لكن أغلب هذه الأصوات يأتي من الذين اعتادوا الاعتداء على أموال ومقدرات الشعب الفلسطيني ويتعاونون مع الولايات المتحدة والطروحات الغربية عموما. وهناك من ستنهار معنوياتهم ويقفون مع العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل بدء الانتفاضة. لكنه في المقابل ستبقى معنويات أغلب الناس عالية وإرادتهم صلبة، وسيطالبون باستمرار العمليات العسكرية بخاصة الاستشهادية. ومهما كانت الضربة ضد التنظيمات قوية إلا أنني أرى أن طاقة التنظيمات الفلسطينية في هذه المرحلة على لعق جراحها وإعادة بناء نفسها عالية جدا. إنه من الوهم أن تظن إسرائيل أنها قضت على القوة العسكرية للفصائل بخاصة الإسلامية، ومن سوء التقدير أن تظن أنها بحاجة إلى سنوات لإعادة بناء نفسها. هذا فضلا عن أن الظهير الخارجي للفصائل يتمتع بوضع جيد وقادر على مواصلة الدعم.

بالرغم من ذلك علينا أن نعترف بأن الإسرائيليين اجتاحوا مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ومعهم القوائم الطويلة من المطلوبين والنشطاء الفصائليين، وكذلك الكثير من العناوين والنقاط الهامة من الناحية العسكرية، ولم يجدوا العناء الكبير في الوصول إلى أهدافهم مثل الأماكن السكنية والمخابئ. كان الإسرائيليون على معرفة ولو غير مطلقة بأسماء المحاصرين داخل مقر رئيس السلطة، وتوفرت لديهم معلومات على قدر كبير من الأهمية حول مدينة نابلس القديمة وهكذا. هذا لا يعني أنهم وصلوا إلى كل ما يريدون وأنهم قد اخترقوا كل الاحتياطات الأمنية الفلسطينية ومخيم جنين شاهد على هذا، لكنه من الواضح أن المشكلة الأمنية الفلسطينية القائمة منذ أكثر من ثلاثين سنة ما زالت عميقة الجذور.

بصراحة، الساحة الفلسطينية مليئة بالمخبرين والجواسيس والعملاء، وهو الأمر الذي يتحدث به الناس على مختلف مشاربهم ومستويات عملهم. يظهر بين الحين والآخر فلسطيني يدافع عن هذه الظاهرة الخطيرة قائلا بأن كل الأمم تعاني من هذه الآفة وأن الشعب الفلسطيني معرض للاستقطاب أكثر من غيره من الشعوب بسبب وجود الاحتلال. هذا جدل صحيح، لكن حجم الظاهرة كبير إلى درجة أنه يفوق بكثير المساحة التبريرية التي يمكن أن تحلو للبعض. إنه لا يجوز لشعب يعاني من الغزو والتشريد والاحتلال على مدى أكثر من ثمانين عاما أن يبقى تحت وطأة مثل هذا الكم من الاختراقات.

على الرغم من الإلحاح المستمر بضرورة تطوير برامج أمنية تعالج القضية بشقيها القائم والسببي إلا أن الاستجابة غير موجودة. الشعب الفلسطيني بحاجة إلى برامج تلاحق الجواسيس والعملاء الموجودين، وإلى البحث عن أسباب الظاهرة لمعالجتها من جذورها. إنها مسألة أشبه ما تكون بمرض لا يمكن علاجه إلا بالقضاء على أسبابه. حسب معرفتي، لم تعمل منظمة التحرير الفلسطينية منذ أن مركزت نشاطها في الأردن على مكافحة الاختراقات الأمنية، وقصرت الفصائل كثيرا في الانتباه والمعالجة.

وبالرغم من التقصيرات والاختراقات الأمنية سيبقى الشعب الفلسطيني أكثر قدرة على المواصلة بسبب تطور قدراته التنظيمية وتعمق الوعي لديه بأهمية العمل المسلح لتحقيق التحرر. وقد رأت إسرائيل هذا التطور بأم عينها عندما اضطرت أن تحشد على مخيم جنين آليات أكثر من تلك التي احتاجتها لاحتلال الضفة الغربية عام 1967. وهي تشهد الآن أن اجتياحها الأول لم يحقق النتائج المرجوة واضطرت أن تقوم باجتياح آخر ما زال مستمرا حتى الآن. وبالرغم من ذلك ما زالت العمليات الاستشهادية مستمرة والأمن الإسرائيلي في حالة صعبة للغاية.

يمكن اعتبار الإجراءات الإسرائيلية عاملا محفزا للمقاومة. ثابت تاريخيا أن إجراءات العدو ضد الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال البريطاني حتى الآن لم تفت من عضد المقاومة وعملت كعنصر تحد أدى إلى تحدٍ مضاد. وقد جربت إسرائيل أساليب القمع المختلفة عبر حقب متعددة من الصراع ضدها ووجدت أن إجراءاتها لا تؤتي أكلها. لا شك أن الإجراءات الإسرائيلية تكبد الفلسطينيين خسائر كبيرة، لكنها ترتد لتوقع خسائر كبيرة في الجانب الآخر. إسرائيل الآن أقل أمنا من أي وقت مضى وستكون مستقلا أقل أمنا من الآن وذلك بسبب التطور في الأداء الفلسطيني وربما في أوضاع الظهير العربي والإسلامي.

أما من ناحية عوامل التثبيط فإن أقواها يتمثل بالوضع الداخلي الفلسطيني. قراءة تاريخ الصراع الفلسطيني ضد قوى العدوان تشير إلى دور القيادات الفلسطينية كعامل إحباط قوي للثورة ومواصلتها. تنشغل القيادات الفلسطينية عادة في ردهات العمل الدبلوماسي وعلى الشعب الفلسطيني أن يدفع ثمن بقائها هناك. إنها قيادات لا ترتقي إلى مستوى الصراع الدائر ولا تملك الاستعداد للتخلي عن مواقعها لصالح من يصمم على المواجهة والإصرار على ما هو ممكن. في أحسن الأحوال تتخلى هذا القيادات عن الثورة، وتقف ضدها في أسوأها. انشغلت القيادات قبل عام 1948 بتصفية الحسابات فيما بينها وصنعت فسادا في الشارع الفلسطيني أجهض محاولات الثوار، والقيادة الآن طرف في اتفاقيات يؤدي الالتزام بها إلى حراسة الأمن الإسرائيلي. فهل يمكن أن تعمل السلطة الفلسطينية الآن على مواجهة المقاومة الفلسطينية أم أنها ستختار طريقا آخر؟ أتوقع بشدة أن تعمل السلطة على اعتقال المجاهدين وملاحقة المقاومين.

من الوارد أن يؤثر نضوب الأموال سلبا على العمل المقاوم. المقاومة مكلفة جدا ولا يقوى المقاومون على تحمل أعبائها بالأخص أن أغلبهم يأتون من فئات اجتماعية لا تعيش في بحبوحة اقتصادية. ومن الوارد أيضا أن يؤثر ضعف أحوال الناس الاقتصادية سلبا على مواصلة النضال ضد الاحتلال بسبب ما ينجم عن ذلك من ضغط شعبي ينتظر فرصة الخروج من الفاقة. ومن هنا تأتي أهمية حسن التوزيع الاقتصادي الذي يوحد الناس في الفقر وفي الثراء. من الحيوي تطوير برنامج اقتصادي بطريقة تجعل الناس شركاء فيما يملكون وفيما يأتيهم من مساعدات خارجية. لم أكن أتصور أن هذا البرنامج يمكن أن يتبلور على الساحة الفلسطينية بسبب الظروف القيادية السائدة. لكن من الممكن تعويض هذا النقص من خلال توجيه الدعم المالي العربي نحو الفئات المسحوقة والفقيرة، ومن خلال برنامج شعبي تطوره الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية. إنه لا يغني عن برنامج مركزي لكنه يخفف من وطأة العوز.

تعتبر الوحدة الوطنية عنصرا هاما في مواصلة المقاومة الفلسطينية. تحققت خلال الانتفاضة الحالية وحدة وطنية ميدانية ولكن دون أن ترتقي إلى مستوى التخطيط واتخاذ القرار. أي بقي الانفصام بين القوى الشعبية والقيادة السياسية قائما مما أثر سلبا على مستوى الأداء في عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ومكّن العدو من تحقيق بعض الإنجازات. فإذا كانت هناك إرادة نحو عمل مقاوم أكثر فاعلية فإن القضاء على هذا الانفصام يكون من الأولويات.

أمام هذه المعادلات، المتوقع أن تعود إسرائيل إلى السلطة لتُعمل سيفها في رقاب الفلسطينيين. وقد اتضح أمام الجميع على الرغم من كل الحملات الإعلامية بأن إسرائيل لم تستهدف السلطة وإنما بنايات. فمن يريد القضاء على نظام يضرب القائمين عليه وليس الكراسي التي يجلسون عليها. وقد رأينا كيف أن السلطة بدأت على الفور بتنفيذ المهام الأمنية مباشرة بعد أن أتمت إسرائيل الجزء الأكبر من عملياتها العسكرية في الضفة الغربية. من المتوقع عادة أن الخارج من المعتقل يحمل ضغينة أو كراهية لمن اعتقلوه ورفضا لسياساتهم، لكن الإفراج عن قيادة السلطة ابتدأ بإدانة ما سُمي بالإرهاب الفلسطيني وبتسليم المناضلين الفلسطينيين المعتقلين في سجن فلسطيني للأجانب وبالموافقة على إبعاد آخرين. ولأن السلطة حقيقة غير قادرة على تلبية كل المتطلبات الأمنية الإسرائيلية بسبب الأوضاع الشعبية الفلسطينية، عمدت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى ابتكار فكرة الإصلاح في أجهزة السلطة علّ وعسى أن يساعد ذلك في تحسين صورة السلطة لدى الجمهور الفلسطيني مما يؤدي إلى قبول السياسات القمعية. وقد ذهبت السلطة إلى القيام بإصلاح لا قيمة له

عمليا لكنه احتوى على إصلاح هام وهو الإتيان ب عبد الرزاق اليحيى حسب الرغبة الأمريكية للقيام بإصلاح أمني. هذا الإصلاح يعني تطوير قدرات الفلسطينيين العاملين في الأجهزة الأمنية ليكونوا أكثر قدرة على التجسس والقمع لصالح إسرائيل.

ستضرب السلطة هذه المرة بشدة أكبر ظنا منها أن الفصائل قد ضعفت وأن الشعب الفلسطيني قد لانت قناته. ستحقق بعض النجاح في ذلك لكن خسارتها على المستوى الشعبي ستستمر في التدهور إلى الحد الذي لا تستطيع فيه الاستمرار أو تدفع بعض الفلسطينيين إلى ممارسة أعمال انتقامية ضدها. ومهما يكن فإنه من المتوقع استمرار العمليات العسكرية مما يعني حصر الصراع بين إسرائيل والمقاومة وتراجع السلطة إلى حال لا يختلف عن حال حكومة فيشي.